

مكان الملتقى: لبنان

الزمان: الدورة رقم 75 - 18 و 19 ماي 2017

الاطار: أعربت اللجنة عن تقديرها للجهود التي تبذلها الدولة في استضافة ودعم العدد الكبير من اللاجئين السوريين بمن فيهم الأطفال و اعترفت بمدى أثر النزاع السوري في الوضع الاجتماعي-السياسي و الاقتصادي للبلد. أقر أعضاء اللجنة أيضا بالصعوبات الداخلية لتوفير الخدمات لجميع الأطفال في الدولة الطرف فضلا عن التناقص الملحوظ في المارد المالية المقدمة من المجتمع الدولي الى اللاجئين السوريين.

معلومات أساسية

[OHCHR press release](#)

[Webcast](#)

[Audio file](#)

[Summary records_](#)

بيان صحفي صادر عن المفوضية السامية لحقوق الانسان

البث الشبكي

ملف صوتي

خلاصة التسجيل

التقارير Reporting

Reporting methodology منهجية اعداد التقارير

- اجراء التقرير المنتظم اجراء مبسط للتقرير ملاحظات ختامية مع تدابير عاجلة

State report: تقرير الدولة

وثيقة أساسية مشتركة	
Initial submission	6 حزيران 1996
التقديم الأولي	

رقم التقرير	التقريران الدوريات الرابع والخامس	رقم التقرير	غير مصادق عليه	رقم التقرير	التقرير الأولي
تاريخ الاستحقاق	12 كانون الأول 2011	تاريخ الاستحقاق	-	تاريخ الاستحقاق	8 كانون الأول 2016
تاريخ التسليم	6 تشرين الثاني 2015	تاريخ التسليم	-	تاريخ التسليم	غير مسلمة

ردود مكتوبة على خطابات العمل CRC	
تاريخ الاستحقاق	23 شباط 2017
تاريخ التسليم	15 اذار 2017

Public reports from children's rights defenders:

تقارير عامة من المدافعين عن حقوق الطفل:

تقارير بديلة / معلومات إضافية	
المنظمات غير الحكومية	*هيومن رايتس ووتش - هيومن رايتس ووتش *المساواة الآن، المجلس اللبناني لمقاومة العنف ضد المرأة، ومركز الموارد من أجل المساواة بين الجنسين، واللجنة المعنية بمتابعة قضايا المرأة، الحملة العالمية من أجل المساواة في حقوق الجنسية *التحالف الدولي للإعاقة-المؤسسة الدولية للتنمية *معهد انعدام الجنسية والإدماج - إيسبي

State delegation

وفد دولة

Large high level and multisectoral delegation led by Mr. Pierre Bou Assi, the Minister of Social Affairs. He was supported by delegates from the Ministry of Foreign Affairs and Emigrants, Ministry of Justice, Ministry of Social Affairs, Ministry of Labor, Ministry of Education and Higher Education, Ministry of Public Health, Ministry of Interior, Ministry of Defense and the Permanent Mission in Geneva.

وفد كبير رفيع المستوى ومتعدد القطاعات برئاسة السيد بيير بو عاصي، وزير الشؤون الاجتماعية. وقد لقي تأييدا من مندوبين من وزارة الخارجية والهجرة ووزارة العدل ووزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة العمل ووزارة التربية والتعليم العالي ووزارة الصحة العامة ووزارة الداخلية ووزارة الدفاع والبعثة الدائمة في جنيف.

قائمة ممثلي الدول الأعضاء على [موقع المفوضية السامية لحقوق الإنسان](#)
List of State delegation representatives on [OHCHR site](#)

Committee's Task Force members

الدولة	الاسم و اللقب
تونس	حاتم قطران
البحرين	أمل الدساري
ساموا	كلارنس نلسن
جنوب افريقيا	ان سكالتن

Dialogue description:

وصف الحوار

i. شخصيات الحوار

وكان الجو خلال الدورة ديا وكانت إجابات الدولة على أسئلة اللجنة سياسية وتقنية، و تمركزت حول وضع القوانين وتنفيذ البرامج

The atmosphere during the session was cordial. The answers of the State to the Committee's questions were both political and technical, focused mainly on law development and programs implementation.

General assessment made by the Committee

التقييم العام الذي أجرته اللجنة

The Committee welcomed the legislative and policy progress made by the State since the last session, and acknowledged the sensitivity of some of the issues discussed during the dialogue. It nevertheless identified some pressing matters that the State should tackle urgently to fully implement the CRC.

رحبت اللجنة بالتقدم التشريعي والسياسي الذي أحرزته الدولة منذ الدورة الماضية و اقرت بحساسية بعض المسائل التي نوقشت أثناء الحوار ومع ذلك حددت بعض المسائل الملحة التي ينبغي للدولة أن تعالجها عاجلا للعمل بشكل كامل على تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل

Main issues discussed

القضايا الرئيسية التي نوقشت

- **Syrian and Palestinian refugee children:** Throughout the whole dialogue, the Committee asked about the rights of Syrian and Palestinian refugee children, especially their right to education and health. The delegation stated that they were confronting several challenges because of the ramification of the Syrian crisis, but the government was upholding his responsibilities with the Syrian refugees. The chief of delegation called for international assistance to continue to support those children.

الأطفال السوريين واللجوءين الفلسطينيين:

خلال الحوار بأكمله، سألت اللجنة عن حقوق الأطفال السوريين واللجوءين الفلسطينيين، ولا سيما حقهم في التعليم والصحة وذكر الوفد أنهم يواجهون العديد من التحديات بسبب تشعب و عواقب الأزمة السورية ولكن الحكومة تتمسك بمسؤولياتها تجاه اللجوءين السوريين ودعا رئيس الوفد إلى تقديم مساعدة دولية لمواصلة دعم هؤلاء الأطفال.

- **Corporal punishment:** The Committee was deeply concerned about the widespread cultural acceptance of corporal punishment and the absence of an explicit legal ban. It pointed out that

corporal punishment was still considered as a mean of discipline in schools and at home. Committee members recommended its prohibition in all settings. The delegation replied that all kind of violence against children in schools was punished and that a policy protecting children from violence and discrimination in schools was being developed. Awareness-raising campaigns were also carried out for students and teachers. State delegates acknowledged that corporal punishment at home was allowed and that NGOs were advocating at national level to revise this provision, while the government was considering it.

العقوبة البدنية:

أعربت اللجنة عن بالغ قلقها إزاء القبول الثقافي الواسع النطاق للعقاب البدني وعدم وجود حظر قانوني صريح. وأشارت إلى أن العقاب البدني لا يزال يعتبر وسيلة للانضباط في المدارس وفي المنازل وأوصى أعضاء اللجنة بحظره في جميع البيئات. أجاب الوفد بأن كل أشكال العنف ضد الأطفال في المدارس يعاقب عليها وأنه يجري وضع سياسة لحماية الأطفال من العنف والتمييز في المدارس كما نفذت حملات للتوعية للطلاب والمعلمين وأقر المندوبون الدوليون بأن العقوبة البدنية في المنزل مسموح بها وأن المنظمات غير الحكومية تدعو على الصعيد المحلي إلى تعديل هذا البند، في حين أن الحكومة كانت تنتظر فيه.

- **Sexual and exploitation and abuse:** The Committee raised its deep concerns about the impunity of sexual abuse perpetrators if they marry their victims. Committee members also pointed out the high risk of sexual abuse and exploitation of refugee children as well as the lack of shelters for victims and reliable data on this offense. The delegation replied that there were eight centers providing support for abused children and social support was given to families. It stressed that between 2014 and 2015 there were eight cases of trafficked children. The delegation did not reply to the question on the exoneration of perpetrators in case of rape.

الاستغلال والاعتداء الجنسي: أعربت اللجنة عن قلقها العميق إزاء إفلات مرتكبي الاعتداءات الجنسية من العقاب إذا تزوجوا من ضحاياهم. وأشار أعضاء اللجنة أيضا إلى ارتفاع خطر الاعتداء الجنسي على الأطفال اللاجئين واستغلالهم، فضلا عن الافتقار إلى الملاجئ للضحايا والبيانات الموثوقة بشأن هذه الجريمة. وأجاب الوفد بأن هناك ثمانية مراكز تقدم الدعم للأطفال المعتدى عليهم وتقدم الدعم الاجتماعي للأسر وشددت على أنه في الفترة ما بين عامي 2014 و 2015، كانت هناك ثمانية حالات من الاتجار بالأطفال ولم يرد الوفد على السؤال المتعلق بإعفاء الجناة في حالة الاعتصاب.

- **Recruitment of children in armed groups:** The Committee pointed out that there was evidence that armed groups were enlisting children and underlined the State's accountability for all activities carried out in its own territory. Committee members requested more information about plans to implement the national plan to protect children in armed conflict and measures to prevent child recruitment in domestic and foreign groups. The delegation stated that the government was working jointly with UNICEF to carry out protection programs in areas affected by armed conflict, and activities were also planned in Syrian and Palestinian refugee camps. Awareness-raising campaigns were also undertaken to prevent children from joining armed groups. Moreover, the delegation stressed that, in accordance with international humanitarian law, conscription of children had been banned since 2007 and the voluntary enrolment in armed forces was allowed only to people above 18 years old.

تجنيد الأطفال في الجماعات المسلحة: أشارت اللجنة إلى وجود أدلة على أن الجماعات المسلحة تجنّد الأطفال وأكدت على مسؤولية الدولة عن جميع الأنشطة المضطّعة بها في إقليمها وطلب أعضاء اللجنة مزيدا من المعلومات عن خطط تنفيذ الخطة القومية لحماية الأطفال في الصراعات المسلحة والتدابير الرامية إلى منع تجنيد الأطفال في الجماعات المحلية والأجنبية وذكر الوفد أن الحكومة تعمل بالتعاون مع اليونيسيف لتنفيذ برامج الحماية في المناطق المتضررة من النزاع المسلح، كما تم التخطيط لأنشطة في مخيمات اللاجئين السوريين والفلسطينيين. كما نظمت حملات للتوعية لمنع الأطفال من الانضمام إلى الجماعات المسلحة. وعلاوة على ذلك، فقد شدد الوفد على أنه وفقا للقانون الإنساني الدولي، كان التجنيد الإلزامي للأطفال ممنوعا منذ عام 2007، ولا يسمح بالتسجيل الطوعي في القوات المسلحة إلا للأشخاص الذين تتجاوز أعمارهم 18 سنة.

- **Child begging:** Committee members expressed their concerns about the high number of child beggars, which is linked to the sale, abduction, exploitation of children and trafficking of organs. They pointed out that the State was a country of transit, export and import of sexual exploited children coming from West Africa and South Asia and asked about plans and strategies to address this issue. The delegation acknowledged that this was an acute problem and requested support from UNICEF and the Committee.

تسول الأطفال: أعرب أعضاء اللجنة عن قلقهم إزاء ارتفاع عدد المتسولين الأطفال وهومتعلق بالاتجار بالأطفال واحتطافهم واستغلالهم والاتجار بالأعضاء البشرية. وأشاروا إلى أن الدولة بلد عبور وتصدير واستيراد الأطفال المستغلين جنسيا القادمين من

غرب أفريقيا وجنوب آسيا، وسألوا عن الخطط والاستراتيجيات لمعالجة هذه المسألة. وأقر الوفد بأن هذه مشكلة حادة وطلب الدعم من اليونيسيف واللجنة.

Recommendations of the Committee

توصيات اللجنة

وفي ملاحظاتها الختامية، أدمجت اللجنة حالة الأطفال السوريين واللاجئين الفلسطينيين في معظم التوصيات. وبالإضافة إلى ذلك، وجهت اللجنة الانتباه إلى ضرورة اتخاذ تدابير عاجلة بشأن المجالات السبعة التالية:

In its Concluding Observations, the Committee integrated the situation of Syrian and Palestinian refugee children in most of the recommendations. In addition, the Committee drew attention to the need of **urgent measures** concerning the following 7 areas:

- **Corporal punishment:** The State should amend national legislation to explicitly prohibit corporal punishment in both private and public settings (schools, home, alternative care facilities, etc.), and should implement protection policies in schools. It should also carry out awareness-raising programs on positive, non-violent and participatory forms of discipline, and undertake parental programs and training for teachers and personnel working with/for children.

العقاب البدني: ينبغي للدولة أن تعدل التشريعات الوطنية للتصريح بحظر العقاب البدني في الأماكن الخاصة والعامة (المدارس، المنازل، ومرافق الرعاية البديلة، وما إلى ذلك)، وأن تنفذ منهجيات الحماية في المدارس. وينبغي لها أيضا أن تنفذ برامج للتوعية بشأن أشكال التأديب الإيجابية وغير العنيفة والتشاركية، وأن تباشر ببرامج الوالدين وتدريب المدرسين والموظفين العاملين مع الأطفال.

- **Sexual exploitation and abuse:** The State should revoke the article of the Penal Code, and all related provisions, that exonerate perpetrators from prosecution if they marry the victim.

The State should adopt and implement a national action plan to combat abuse and exploitation of children, particularly of refugee children. It should ensure mandatory, child-friendly and accessible reporting mechanisms and thorough investigations, prosecutions and convictions for perpetrators. Personnel working for/with children must be trained on how to deal with complaints while respecting the child's privacy. Child protection agencies must be fully funded and staffed, and shelters for victims must be established to provide them with proper services. Moreover, prevention strategies should be carried out alongside with recovery and social reintegration programs for child victims.

الاستغلال والانتهاك الجنسي: ينبغي للدولة أن تلغي المادة من قانون العقوبات، وجميع الأحكام ذات الصلة، التي تبرئ مرتكبيها من الملاحقة إذا تزوجوا الضحية وينبغي للدولة أن تعتمد وتنفذ خطة عمل وطنية لمكافحة إساءة معاملة الأطفال واستغلالهم، ولا سيما الأطفال اللاجئين. وينبغي أن تكفل آليات إبلاغ إلزامية وصديقة للطفل ويمكن الوصول إليها وإجراء تحقيقات شاملة وملاحقات قضائية وإدانات للجنة. يجب تدريب الموظفين العاملين من أجل / مع الأطفال على كيفية التعامل مع الشكاوى مع احترام خصوصية الطفل ويجب أن تكون وكالات حماية الطفل موظفة و ممولة بالكامل، ويجب إنشاء ملاجئ للضحايا من أجل توفير الخدمات المناسبة لهم. وعلاوة على ذلك، ينبغي تنفيذ استراتيجيات الوقاية إلى جانب برامج الإنعاش وإعادة الإدماج الاجتماعي للأطفال الضحايا.

- **Children with disabilities:** The State should adopt a human rights-based approach to disability, especially for children, who have to be fully integrated in all spheres of social life. Special focus must be placed on Palestinian and Syrian refugee children.

The State must ensure accessibility and inclusive education both in private and public schools and care facilities. Children with disabilities must have access to health care, including early detection programmes. Social support programs to parents/caregivers must be strengthened to foster deinstitutionalization of children; periodic assessments of alternative care facilities for children with disabilities must be conducted and reporting mechanisms in case of ill-treatment be effective. Finally, the Committee recommended to conduct awareness-raising campaigns to destigmatize children with disabilities and recommended the State to ratify the Convention on the Rights of Persons with Disabilities.

الأطفال المعوقين: ينبغي للدولة أن تعتمد نهجا قائما على حقوق الإنسان إزاء الإعاقة، ولا سيما بالنسبة للأطفال، الذين يتعين إدماجهم إدماجا تاما في جميع مجالات الحياة الاجتماعية. ويجب التركيز بشكل خاص على الأطفال اللاجئين الفلسطينيين والسوريين ويجب على الدولة أن تضمن إمكانية الحصول على التعليم الشامل للجميع في المدارس الخاصة والعامة ومرافق الرعاية. ويجب أن يحصل الأطفال ذوو الإعاقة على الرعاية الصحية، بما في ذلك برامج الكشف المبكر ويجب تعزيز برامج

الدعم الاجتماعي المقدمة إلى الآباء / مقدمي الرعاية من أجل تعزيز إضفاء الطابع المؤسسي على الأطفال؛ يجب إجراء تقييمات دورية لمرافق الرعاية البديلة للأطفال ذوي الإعاقة وآليات إبلاغ فعالة في حالة سوء المعاملة. وأخيراً، أوصت اللجنة بتنظيم حملات للتوعية من أجل إضفاء الطابع الشخصي على الأطفال المعوقين، وأوصت الدولة بالتصديق على معاهدة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

- **Education, including vocational training and guidance:** The State should ensure the right to education to all children in Lebanon, including asylum seeking, refugee and migrant children. It should improve the quality of public education by ensuring qualified teachers and reinforced non-formal programmes. It should address the high school drop-out rates and foster vocational training. School curricula must be updated to ensure children's participation, a fully resourced and staffed early childhood policy must be adopted and cultural facilities for leisure must be guaranteed, especially for children from marginalized backgrounds.

التعليم، بما في ذلك التدريب والتوجيه المهني: يجب على الدولة ضمان الحق في التعليم لجميع الأطفال في لبنان، بمن فيهم طالبي اللجوء والأطفال اللاجئين والمهاجرين. وينبغي أن تحسن نوعية التعليم العام من خلال ضمان المعلمين المؤهلين وتعزيز البرامج غير الرسمية وينبغي أن تعالج معدلات التسرب من المدارس الثانوية وأن تعزز التدريب المهني. يجب كذلك تحديث المناهج الدراسية لضمان مشاركة الأطفال، كما يجب اعتماد سياسة للطفولة المبكرة ذات الموارد الكاملة والموظفين، كما يجب ضمان توفير مرافق ثقافية لقضاء وقت الفراغ، ولا سيما للأطفال المنتمين إلى خلفيات مهمشة

- **Economic exploitation, including child labor:** The State should ensure that provisions related to child labor are properly enforced and should harmonize minimum ages of work (14) and compulsory education (15). It should address child labor both in formal and informal sectors, and implement the national plan to combat the worst form of child labor, while ensuring data-gathering. Moreover, the Committee recommended to strengthen labor inspections and monitoring mechanisms, as well as raising awareness on the consequences of child labor with the public, politicians, religious leaders and the business sector. Finally, the State should continue its cooperation with the International Labour Organization to move out children from the worst forms of labor and undertake social reintegration programs.

الاستغلال الاقتصادي، بما في ذلك عمل الأطفال: ينبغي للدولة أن تتكفل بتنفيذ الأحكام المتعلقة بعمل الأطفال على نحو سليم وأن تنسق الحد الأدنى لسن العمل (14) والتعليم الإجباري (15) وينبغي لها أن تتناول عمل الأطفال في القطاعين الرسمي وغير الرسمي، وأن تنفذ الخطة الوطنية لمكافحة أسوأ ما يمكن أن يولده عمل الأطفال مع ضمان جمع البيانات. وعلاوة على ذلك، أوصت اللجنة بتعزيز عمليات تفتيش العمل وآليات الرصد، فضلاً عن القيام بحملات زيادة الوعي في ما يتعلق بعواقب عمل الأطفال مع الجمهور والسياسيين والقادة الدينيين وقطاع الأعمال التجارية. وأخيراً، ينبغي للدولة أن تواصل تعاونها مع منظمة العمل الدولية من أجل انتزاع الأطفال من أسوأ أشكال العمل والاضطلاع ببرامج لإعادة الإدماج الاجتماعي.

Sale, trafficking and abduction: The State should develop a comprehensive anti-trafficking strategy and plan of action to effectively combat all forms of child trafficking (sexual exploitation, forced labor, street begging and illicit drug trade) in a coordinated manner across all relevant institutions. In addition, it should ensure that children trafficked are not detained or convicted for the offenses committed while being subjected to trafficking. The Committee urged the State to increment investigations, prosecutions and convictions of perpetrators, as well as to increase training of judges, law enforcement officials, diplomats and other personnel on the crime of trafficking. Finally, the State should implement standard procedures for identifying child victims, especially among vulnerable population (refugees, undocumented migrants and domestic workers), and provide them with proper services.

البيع والاتجار والاختطاف: ينبغي للدولة أن تضع استراتيجية شاملة لمكافحة الاتجار وخطة عمل لمكافحة جميع أشكال الاتجار بالأطفال (الاستغلال الجنسي والعمل الجبري والتسول في الشوارع والاتجار غير المشروع بالمخدرات) بطريقة فعالة على نحو منسق عبر جميع المؤسسات ذات الصلة بهذه المسألة. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي لها أن تتكفل بعدم احتجاز الأطفال المتاجر بهم أو إدانتهم في الجرائم المرتكبة أثناء تعرضهم للاتجار كما حثت اللجنة الدولة على زيادة التحقيقات والملاحقات القضائية وإدانات الجناة، فضلاً عن الازدياد في تدريب القضاة والموظفين المكلفين بتنفيذ القوانين والدبلوماسيين وغيرهم من الموظفين على جريمة الاتجار. وأخيراً، ينبغي للدولة أن تنفذ إجراءات موحدة لتحديد الضحايا من الأطفال وخاصة من الفئات الضعيفة من السكان (اللاجئين والمهاجرين غير المسجلين والعمال المنزليين)، وتزويدهم بالخدمات المناسبة.

- **Administration of juvenile justice:** The Committee urged the State party to align its juvenile justice system to the CRC, including by raising the minimum age of criminal responsibility to an acceptable international standard and to ensure that all children below 18 are protected under the juvenile system, including the ones charged for terrorism. Moreover, the State should guarantee a qualified and independent legal aid for children in conflict with the law throughout the whole legal process, and it should foster alternative measures to detention. Detention of children should be a last resort measure, and its conditions should comply with international standards. The State should monitor the conditions of detention and access to complaints mechanisms must be guaranteed. Finally, the quality and the capacity of the specialized juvenile courts and personnel working with/for children in conflict with the law must be reinforced.

إدارة قضاء الأحداث: حثت اللجنة الحكومة على محاذاة نظام القضاء مع اتفاقية حقوق الطفل، بما في ذلك رفع الحد الأدنى لسن المسؤولية الجنائية إلى معيار دولي مقبول وضمن حماية جميع الأطفال دون سن الثامنة عشرة في إطار نظام الأحداث بما في ذلك المتهمين بالإرهاب. وعلاوة على ذلك، ينبغي للدولة أن تكفل تقديم مساعدة قانونية مؤهلة ومستقلة للأطفال المخالفين للقانون طوال العملية القانونية برمتها، وينبغي لها أن تعزز تدابير بديلة للاحتجاز. وينبغي أن يكون احتجاز الأطفال كحل أخير، وينبغي أن تتوافق شروطه مع المعايير الدولية كما ينبغي للدولة أن ترصد ظروف الاحتجاز والوصول إلى آليات الشكاوى يجب أن يكون مضمونا. ..وأخيرا، يجب تعزيز نوعية و قدرة المحاكم المتخصصة والعاملين مع الأطفال / المخالفين للقانون.

Sustainable Development Goals

أهداف التنمية المستدامة

Throughout its Concluding Observations the Committee referred to the following targets:

وأشارت اللجنة في ملاحظاتها الختامية إلى الأهداف التالية:

- 16.2 to end all form of violence against children
- 3.1 to reduce the global maternal mortality
- 3.2 to end preventable deaths of newborns and children under 5 years of age
- 3.3 end the epidemics of AIDS, tuberculosis, malaria and neglected tropical diseases and combat hepatitis, water-borne diseases and other communicable diseases
- 3.5 Strengthen the prevention and treatment of substance abuse, including narcotic drug abuse and harmful use of alcohol
- 3.7 to ensure universal access to sexual and reproductive health-care services
- 1.3 Implement nationally appropriate social protection systems and measures for all
- 4.1 to ensure that all girls and boys complete free, equitable and quality primary and secondary education leading to relevant and effective learning outcomes
- 4.2 to ensure that all girls and boys have access to quality early childhood development, care and pre-primary education so that they are ready for primary education
- 4.5 to eliminate gender disparities in education and ensure equal access to all levels of education and vocational training for the vulnerable, including persons with disabilities, indigenous peoples and children in vulnerable situations

16.2 لإنهاء جميع أشكال العنف ضد الأطفال

3.1 للحد من الوفيات عند الأمهات في العالم

3.2 لإنهاء وفيات الأطفال حديثي الولادة والأطفال دون سن الخامسة

3.3 وضع حد لأوبئة الإيدز والسل والملاريا والأمراض المدارية المهملة ومكافحة التهاب الكبد والأمراض المنقولة بالمياه والأمراض المعدية الأخرى

3.5 تعزيز الوقاية والعلاج من تعاطي المخدرات، بما في ذلك تعاطي المخدرات وتعاطي الكحول على نحو ضار

3.7 لضمان حصول الجميع على خدمات الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية

1.3 تنفيذ نظم وتدابير حماية اجتماعية مناسبة على الصعيد الوطني للجميع

4.1 لضمان أن جميع الفتيات والفتيان يكملون التعليم الابتدائي والثانوي المجاني والمنصف والجودة مما يؤدي إلى نتائج فعالة وقوية للتعليم

4.2 لضمان حصول جميع الفتيات والفتيان على جودة التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة والرعاية والتعليم قبل الابتدائي بحيث يكونوا جاهزين للتعليم الابتدائي

4.5 للقضاء على الفوارق بين الجنسين في التعليم وضمان المساواة في الوصول إلى جميع مستويات التعليم والتدريب المهني للفتيات الضعيفة، بما في ذلك الأشخاص ذوو الإعاقة والشعوب الأصلية والأطفال الذين يعيشون في أوضاع ضعيفة

Next State report تقرير الدولة القادم

اتفاقية حقوق الانسان CRC	
No. of report رقم التقرير	Sixth and seventh periodic reports التقريران الدوريان السادس والسابع
Due date تاريخ التسليم	12 June 2023 12 حزيران 2023

Disclaimer: Child Rights Connect reports are all drafted in English. If the State report and/or the alternative reports were submitted in another UN language (Spanish, French, Arabic, Russian or Chinese) the report will be translated accordingly.

تنويه: يتم صياغة جميع تقارير حقوق الطفل متصلة باللغة الإنجليزية. وإذا قدم تقرير الدولة و / أو التقارير البديلة بلغة أخرى للأمم المتحدة (الإسبانية أو الفرنسية أو العربية أو الروسية أو الصينية)، فسيتم ترجمة التقرير وفقا لذلك.